مرجعية النجف تتبرأ من حمام الدم

تحاول المرجعية الشــيعية جاهدة أن تنأى بنفســها عن الاحتجاجات التى يشــهدها العراق من شهر أكتوبر، والتي أسقطت عنها قدسيتها وجعلتهاً على قائمة المنظومة المغضوب عليها، باعتبارها من توليفة الحكم في العراق والتى أحبطت آمال الكثيرين في التغيير والإصلاح.

👤 أخذ العراقيون يترقبون خطبة المرجعية، من كربلاء، مرة على لسان عبدالمهدي الكربلائي، أمين العتبة الحسينية، وأخرى علىٰ لسان أحمد الصافي، أمين العتبة العباسية، حتى صارت العتبتان، ومنذ سنوات طويلة، محل رصد الصحافة والاعلام عامة، والعراقية بل العربية بشكل خاص، حتى فهمت تلك الخطبة بمثابة توجيهات

كان أية الله على السيستاني يستقبل السياسيين العراقيين، من الأحزاب الإسلامية، في السنوات الأولى بعد الغرو الأميركيّ. وهو الذي كان يعطي التوجيهات لهم، من نواه وأوامر. والسياسيون أنفسهم كانوا يتبجحون برضا السيد عليهم. نتذكر أن نوري المالكي لما أخذت مفاسده تحاصره، لأذ بالسيستاني، وقال إن السيد "يحترمني

لكن، هـل أن السيسـتاني هو الذي يعطى التوجيهات، في السياسة العراقيّة شخصيا، أم المكتبّ الذي يديره نحله محمد رضا السيستاني، وكل ما يُذاع في خُطب الجمع هـو من ترتيب السيستاني الابن.

ليس بعيدا إذا أصرّت المرجعية على تدخّلها السياسي العلني، أن يهاجم المتظاهرون بيت المرجع نفسه، بعد حرق القنصلية الإيرانية لمرتين

هذا الأمر ليس جديدا، في ما يخص أولاد المراجع، فكل مرجع له ولد يحجبه

وإذا كانت المرجعية مثلت دور الولي الفقيه، في العديد من المواقف الحاسمة، كتغييس رئيس وزراء وتنصيب آخر، فهو فعل الولد لا الأب المرجع، فهو الذي شكل الائتلاف الشيعي، والذي يُسمىٰ بالائتلاف الوطنى، والدّي مثلته قائمة رقم 169 وقائمة رقم 555، في دورتين انتخابيتين، وكانت صورة السيستاني تُزيِـن القائمتـين. كمـا حـرض وكلاءً المرجعية في بغداد ويقيلة المحافظات العراقية على انتخابات الائتلاف ور، لأنــه يمثل الطائفة الشــيعب كذلك تحريض المرجعية على التصويت للدستور، وكان خيبة من خيبات الدولة

كان هتاف أتباع الأحازات الدينية يدوى داخل المناطق الشبيعية، وهو "تاج تاج علىٰ الراس سيد على السيستاني". بل وكل سياسي وائتلف لا بد له عند الحديث للإعلام بتمجيد دور المرجعية الدينيـة، وكأن الحل لا يأتـي إلا منها، وأن كلمتها لا تكون اثنتين، ومَن ترفضه المرجعية لا يقبله أحد. حتى في الدوائر فقد زور البعض رسائل باسم المرجعية لتعيين موظفين وقبولهم في دورات

وقد حدث أن وضّحت المرجعية في بيانات لها ذلك التزوير. بمعنى أن المرجعية ذات صوت مرتفع وهيمنة، يمكن اعتبارها تمثل دور "ولاية الفقيه"، مع أنها في عدة خُطب وبيانات تنفي ذلك، وتؤكد على أنها تمثل ولاية الفقية الحُسبية أي الشرعية، وليس السياسية، لكن ما حصل كانت ولاية فقيه سياسية. غير أن الأمر انقلب تماما، بعد

المفاجئة التي جاءت بها التظاهرات الشببابية، في عموم محافظات الوسط والجنوب ناهيك عن قوتها في بغداد. فلم ترفع صورة لا للسيستاني ولا لغيره. فأجات التظاهرات المرجعية وإيران والأحزاب الدينية قبل غيرها، لكونها انفجرت بين الشبيعة ضد الأحزاب والشخصيات الشيعية والدولة الشيعة؛ إيران.

وليس ببعيد إذا أصرت المرجعية على تدخّلها السياسى العلني، أن يهاجم المتظاهرون بيت المرجع نفســه، بعد حــرق القنصليــة الإيرانية لمرتين في النجف ومرة في كربلاء، وهما عقر دار المرجعية الدينية، والتأثير

لهــدا ظهرت المرجعية فــى خطبتها يوم الجمعـة (2019/11/29) وقالت إنها لا تتدخــل في الشـــأن السياســـي، وهي ليست جهــة قــرار، فــي أي شــكل من الأشكال. وأعلنت بصريح العبارة: أنها مجرد ناصحة والقرار السياسي للشعب العراقي. وهذا ما جعل البعض يتحدث عـن "نظّريــة" للمرجعيــة الدينية وهي "ولايــة الأمة علىٰ نفســها". وهذا ما كانّ يقولـه رجل الدين اللبناني، خصم حزب الله وولاية الفقيه، محمد مهدى شــمس الدين. بمعنى أن المرجعية أخذت بالنأي عن النفس، بعدما رأت الشارع الشيعي العراقى يموج في معارضة تدخل رجال

لا تريد المرجعية أن تكون مســؤولة عندمـــا وصــل الأمــر إلىٰ ســقوط نحو خمسمئة قتيل من الشبباب الشبيعي، ويرصاص ميليشيات وقوات شيعية، مع أن عادل عبدالمهدي اعتبر المرجعية ولية أمره، وأنه لم يستقل بسبب التظاهرات والضغط الشعبي الواعي وغير العادي، ولا بسبب الدمَّاء التيُّ سُنفكت، وهو يتولئ رئاسة الوزراء وقيادة القوات . المسلحة العامة، بل إنه قدم استقالته تلبية لرأى المرجعية.

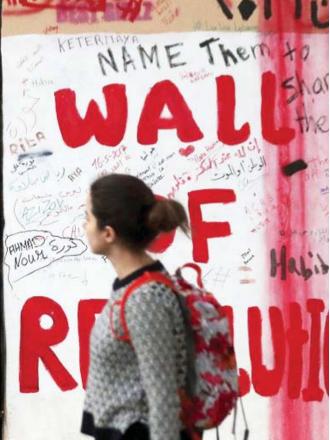
وهْذا ما استهل به استقالته "قَالَ بَا أَبَت افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُني إِنْ شَاءَ اللَّهُ دالمهدي المنتفكي. كأن عا عبدالمهدي يطلب حماية المرجعية، من تبعات ما حصل في وزارته من جرائم قتل، فهو بالتالي المسؤول الأول عنها.

كذلكُ أراد أن يقوّي دور المرجعية بأنها التي تأمر وتنهي، على طريقة وأسطوب ولاية الفقيه الإيرانية، وأنه ابن الطائفة التي تتزعمها المرجعية. وخلاصة القول، إن القوى الدينية تحاول أن تعمق دور المرجعية، وأنها لا تحكم العراق إلا بظلها، مع أن المرجعية

قررت الناي بالنفس، عندما قدمت نفسسها مجرد ناصحة لا أكثر، ونتمنى أنها كانت صادقة في ما ذهبت إليه، لا مجرد الهروب من الموقف المحرج.



المتظاهرون يردون على السيستاني بنصيحته







لضغط الشارع. المسألة تتعلق برضا الله؛

الله يريد هذا أو لا يريد هذا. القاضى لا

يتصرف بناءً علىٰ نزوة أو علىٰ ما يريد".

لكنه استطرد موضحا أنه، مع زملائه

من القضاة، ينظر في مصلحة الأطفال

الفضلي علي أسياس كل حالية على

حدة. وقال "إذا كان أبا سيئا ولم

يكن موثوقا به، فإننا لا نمنحه حق

إن الحل هو إصلاح قواعد المحاكم

الدينية، مشيرًا إلى أن هناك أكثر من رأي

حول قضية الحضانة في الفقه الشيعي.

وهـو يدعم رفع سـن حضانـة الأمهات

إلى سبع سنوات على الأقل مع السماح

للقضاة بترك الأطفال مع الأم لفترة أطول

عندما يكون ذلك في مصلحتهم. وأضاف

طالب "الدين في جوهـره رحمة، وليس

نصوصا بلاستيكية. الناس المتدينون

بحق، وأنا واحد منهم، يطالبون

بالتغييس". وقال إن الفشسل في تقديم

حلول في السياق الديني يمكن أن يدفع

الناس إلَّىٰ البحث في مكان آخر. وأضاف

طالب "اليوم في لبنان، هناك شكاوي

تزوجت نادين قبل أن تبلغ التاسعة

عشـرة من عمره، وتوتـرت علاقاتها مع

زوجها في وقت مبكر، ووصل الأمر إلى

حد تعنيف زوجها لها. وبعد مغادرتها

منزل زوجها، افتك هــذا الأخير ووالدته

ابنها كرم منها. ومنذ تلك اللحظة، بدأ

الحالية. لكن صورتها حاضرة في

شوارع بيروت. وفي ميدان بيروت، أمام

نصب تذكاري بمناسبة مرور 40 يوما

علي وفاتها، أشبعلت الشموع. وتجمعت

عائلة نادين وأصدقاؤها لإحياء ذكرى

توفيت نادين قبل الاحتجاجات

نشاطها في قضية الحضانة.

الإسلامية والمسيحية".

مــن جميع الطوائ

وقال أحمد طالب، رجل دين شـيعي،

قوانين الأحوال الشخصية متشابكة مع السياسة الطائفية في لبنان

مطالب شعبية بمراجع سلطة المحاكم الدينية وإصدار قانون مدني موحد

أعطت الاحتجاجات التي تهز لبنان لأكثر من شهر، منصة جديدة لأولئك الذين يطالبون بالتغيير والإصلاح، على غرار الأمهات اللواتي يطالبن بتعديل قوانين الأحوال الشخصية ويشتكين من ظلم المحاكم الدينية الطائفية.

مريم فام

🥊 بيروت – في منتصف أكتوبر الماضي، أعلنت الحكومة فرض ضريبة على المكالمات التى تتم عبر تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت، في سياق أزمة اقتصادية حادة. دفع هذا الإجراء، على الرغم من سحبه الحقا، اللبنانيين نحو الشارع

فجأة، انفجر غضب سنوات. وتحول الغضب إلى احتجاجات متواصلة عمت مختلف المحن اللبنانية للمطالبة برحيل كل الطبقة الحاكمة غير الكفوءة. ولتفتح هذه الاحتجاجات جراح الكثير من اللبنانيين وتتحول إلى منصة محاسبة ومطالبة بالتغيير والإصلاح.

وكان لافتا من بين جموع المحتجين محموعة الأمهات المتزوحات من أحانب وهن يطالبن بمنح أبنائهن جنسيتهن، جونى، هذه الشابة اللبنانية التي توفيت وفي قلبها حرقة علىٰ ابنها الذي حرمها منه القانون، لكن بقي صوتها مدويا حتىٰ بعد وفاتها وهي تُقول "لا للفساد القابع تحت العمائم".

من هي نادين جوني

قبل وفاتها، كتبت نادين رسالة لابنها البالغ من العمر 9 سنوات، تقول "السلام على الليالي المقدسة عندما تغفو بالقرب مني. السلام على أثر الحب الذي رُسـم على وجهك. هذه هي ليلتي". هذه الليلة التي تحدثت عنها الأم الشيابة هي ليلة 4 أكتوبر 2019، الليلة الأخيرة مع ابنها.

بعدها بيومين، توفيت نادين في حادث ســير وهي في ســن الـــ29. لكنهاً تحولت إلى أيقونة لكل الرافضين للقوانين الدينية والعنصرية. وعرفت بنشاطها من أجل تغيير قانون الأحوال الشخصية للطائفة الشيعية في لبنان.

وكانت أطلقت حملة، عبر الإنترنت وشاركت في احتجاجات في الشوارع، ضد هذه القوانين منذ أن فقدت حضانة ابنها. ولم تحصل على حقوق الزيارة سوى لمدة 24 ساعة في الأسبوع.

وكتب أحد أقارب نادين على صورة لها وهى مبتسمة وذراعا ابنها ملفوفتان حول عنقها، "يعتقدون أن صوتك قد اختفى. نادين، نحن صوتك. ارقدي في سلام! سنقاتل من أجلك".

في الموت كما في الحياة، عرضت نادين جوني، التي يُطلق عليها أيضا اسم أم كرم، كفاح النساء اللبنانيات اللائسي يكافحسن القوانسين التسي تمنح

المحاكم الدينية الحق في إبداء الرأي في العديد من جوانب حياتهن. وتحولت إلىٰ رمز للمطالبين بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية ومراقبة المحاكم الدينية، ووضع خيار نظام مدني، أو إصدار قانون الأحوال الشخصية المدنى الموحد

قانون لكل طائفة

يختلف قانون الأحوال الشخصية في لبنان من طائفة إلىٰ أخرى. مما ينتج عنه 15 مجموعة مختلفة من القوانين حول أمور مثل قواعد الرواج والطلاق والحضائة وزيارة الأطفال. فمثلا في حالات الطلاق للمسلمين الشبيعة كنادين جوني، عادة ما تمنح المحاكم الدينية الشَّعِية حضانة الأطفال للآباء في سن الثانية للأبناء والسن السابعة للبنات.

نول مؤيدو هذا النظام إنه يعا تعدد الأديان في البلاد. فيما يقول المنتقدون إنه تمييز ضد النساء على أساس طائفتهن. فعلى سبيل المثال، بمكن للأمهات السنة المطلقات إبقاء الأبناء والبنات حتى سن 12 سنة.

وقالت لاما فقيه، مديرة مكتب هيومن رايتس ووتش في بيروت، "لقد تحملت النساء حقا وطأة نظام الحكم الطائفي ونرى ذلك في قوانين الأحوال الشخصية. هُذُه انتهاكات فظيعة تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة، وتودي إلى نتائج لا تتم فيها رعاية الأطفال من قبل الأم كما ينبغي أن يكون الحال".

وقالت زويا روحانا، من منظمة "كافا" النسـوية، إن عـددا لا يحصى من قوانين الأحوال الشخصية متشابك مع السياسة الطائفية "للأسف، هذه النهضة التي شهدناها ورأيناها في الشوارع مؤخّرا بقيادة النساء، لا تنعكس في

وتتذكر باديا فاص، البالغة من العمر

49 عاما، كيف كانت نادين جوني، التي التقتها في إحدى الاحتجاجات، منفعلة إلى درجة أن انهمرت دموعها. قالت "يا لها من طريقة لتحطيم المحرمات. لم أصدق ذلك. حتى رجالنا لا يستطيعون التحدث بهذه الطريقة". وأضافت فاص "كنت أنظر إليها وأظن أن هذه الفتاة الصغيرة التي تشعر وكأنها تستطيع تغيير العالم لا تخاف من شيء، ليس من طائفة أو رجال دين. ما الذي ينقصني عنها؟". إلىٰ جانب نادين جوني

تنشط لبنانيات كثيرات من أجل

تعديل القوانين، منهن المحامية فادية حمازة، التي قالت إنها كثيرا ما تسمع انتقادات من مجتمعها الشبيعي بأنها تجلب له الفضائح. وأسست حمزة صفحة على موقع فيسبوك بعنوان "ثورة امرأة شبيعية" لتثقيف النساء حول حقوقهن في المحاكم الشبيعية، من خلال تبادل قصصهن وإعلامهن بأنهن "إذا لم تتمردن، فلن يحصلن علىٰ حقوقهن".

وقالت حمزة إن "معظم الأسر تعانى من المآسى. يجب أن نقدم مثالا للطوائف الأخرى لأنه مثلما نعانى نحن في المحاكـم الدينية، فـإن الطواتّف الأخرى تعانى أيضا". واستلهمت حمزة من محنة أختها، التي نُشرت أخبارها في عام 2016 عندما تم اعتقالها واحتجازها لبضعة أيام بسبب رفضها تسليم ابنها

وقالت إن نادين جوني كانت من بين الأشــخاص الذين ساعدوا في أن تصبح قضية أختها قضية رأي عام وقادت الهتافات في مسيرة إلى مركز الشرطة حيث تم نقلها. وقالت "كيف نشعر عندما تموت أمهاتنا وهن يشبعرن بالاضطهاد؟ من أمهاتهم وهن لا يزلن على قيد الحياة؟".

وقالت زينة إبراهيم، التي أسست حملة لرفع سن حضائة الأمهات، إنها تؤيد فكرة وجود قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية لكنها تعتقد أنه "حلم بعيد". وقالت إن الهدف الأكثر قابلية للتحقيق هو رفع سن الحضانة إلى السابعة للفتيان وإلى التاسعة للبنات. وتذكرت زينة نادين جوني، التي عملت معها لسنوات، ووصفتها بالـ "متحمسة والمكلومة".

نظرة رجال الدين

قال الشبيخ موسىي السموري، قاضى إحدى المحاكم الشيعية، "إن المسائل الدينية لا تخضع





محنة أمهات باسم الدين في غياب قانون مدني